الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
دائرة الإعلام

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة المحترم

عناوين التقرير الإعلامي **

الأربعاء ٢٣ /٦/ ٢٠٢١

أخبار الجامعة	مكان النشر
رؤية الشباب الجامعي للمشاريع متناهية الصغر والتمويل الأصغر في جلسات حوارية	سانا
تنسيق لإلغاء التقنين الكهربائي في السكن الجامعي مساءً ... العجي لـ«الوطن :«تشغيل «المولدات» يخلق أعباء وتكاليف إضافية.. وعقد لصيانة وحدتين واقعهما سيئ جداً	صحيفة الوطن
قريبا جداً.. عودة مشفى جراحة القلب إلى «القلب» ... ٧٠ بالمئة انخفاض حالات «كورونا» وحدوث استقرار في المنحنى الوبائي	صحيفة الوطن
الأبحاث العلمية مصيرها غبار الزمن ورفوف المكتبات والحل بالشراكة المستدامة بين المخرجات البحثية وحاجات المجتمع	صحيفة الثورة أون لاين

جامعة دمشق مديرية الإعلام	التصنيف: المصدر سانا التاريخ ٢٠٢١/٦/٢١

رؤية الشباب الجامعي للمشاريع متناهية الصغر والتمويل الأصغر في جلسات حوارية

أطلق الاتحاد الوطني لطلبة سورية جلسات حوارية طلابية في الجامعات بمشاركة أساتذة أكاديميين وممثلين عن مؤسسات التمويل الأصغر والصغير وعدد من أصحاب التجارب الناجحة والمتعثرة في هذا المجال بهدف نشر ثقافة المشاريع متناهية الصغر والصغيرة.

ففي مركز رضا سعيد للمؤتمرات بجامعة دمشق أكد المشاركون ضرورة تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والقروض للبدء بالمشاريع ووضع آليات واضحة للتشبيك بين الأفكار والجهات المعنية بتطبيق المشاريع وخلق بيئة مناسبة للأبحاث وتعديل التشريعات التي تعامل الطلاب أو المستثمر الصغير كما تعامل التجار والمستثمرين الكبار وحل مشكلة الضمانات والحماية الفكرية وغيرها.

وأشار فايز اسطفان عضو المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة سورية إلى أن إقامة الجلسات الحوارية الطلابية جاءت بناء على استبيان نظمه المكتب التنفيذي للاتحاد شمل آلاف الطلاب في الجامعات الحكومية والخاصة حول رؤيتهم وأفكارهم المستقبلية للعمل ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة.

من جانبه لفت لؤي المنجد رئيس مجلس إدارة الجمعية السورية لرواد الأعمال الشباب إلى التعاون بين الجمعية واتحاد الطلبة وجامعة دمشق والذي تم من خلاله إحداث مركز التمكين والريادة الطلابي بهدف تمكين الطلاب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات لدخول سوق العمل سواء كموظفين أو أصحاب مشاريع وذلك من خلال مجموعة من الدورات التي تركز على الريادة وكيفية إنشاء المشاريع والإدارة المالية للمشاريع وبالتالي تحويل الطلاب من طالبي وظيفة حكومية إلى مشغلين للعمالة وتوليد فرص عمل للمجتمع.

الدكتورة ريم رمضان عضو هيئة تدريسية في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق رأت أن المشاريع الصغيرة تعد من أهم العناصر المساعدة في دعم الاقتصاد الوطني والحد من البطالة وتحسين الدخل مبينة أن الطلاب لديهم الرغبة والقدرة على الدخول في مجال المشاريع الصغيرة ولكن تواجههم تحديات عدة تكمن في أن البيئة لا تسمح بسبب ظروف الحرب والضوابط القانونية والتشريعية والتمويلية لذا فإن الجلسات الحوارية مهمة من أجل الاستماع إلى آراء الشباب والاطلاع على تجاربهم وكذلك التعرف على الصعوبات التي واجهتهم وإيجاد الحلول لها وتشجيعهم على البدء بمشاريعهم الخاصة.

الطالب محمد نور خليل من كلية الاقتصاد عرض تجربته الشخصية في هذا المجال والسلبيات والإيجابيات التي رافقتها معتبراً أن هذه الجلسات بداية للوصول إلى نتائج جديدة انطلاقاً من أن المشاريع الريادية ربما تفشل في التجارب الأولى لكونها تحمل أفكاراً غير مطروقة في السوق.

جامعة دمشق مديرية الإعلام	التصنيف: المصدر صحيفة الوطن التاريخ ٢٠٢١/٦/٢٣

تنسيق لإلغاء التقنين الكهربائي في السكن الجامعي مساءً ... العجي لـ«الوطن» :«تشغيل «المولدات» يخلق أعباء وتكاليف إضافية.. وعقد لصيانة وحدتين واقعهما سيئ جداً

كشف مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية في جامعة دمشق مضر العجي في حديث خاص لـ«الوطن» عن تنسيق مرتقب خلال أسبوع مع المعنيين في وزارة الكهرباء بهدف التوصل لآلية يومية مناسبة تراعي وضع الطلاب خلال الامتحانات الجامعية المقرر انطلاقها ٤ الشهر القادم.

وبيّن العجي أن هناك تفهماً من الوزارة للوضع الكهربائي في السكن، مشيراً إلى إمكانية إلغاء التقنين فترة الذروة مساء تقديراً لوضع الطلاب ومراعاة لظروفهم ليتسنى لهم التحضير الجيد للامتحانات الجامعية في مختلف تجمعات السكن الجامعي.

وبيّن العجي أن إدارة المدينة الجامعية تغطي (إعادة التقنين المسائي) إلى السكن الجامعي، بتشغيل المولدات الكهربائية، الأمر الذي يخلق تكاليف إضافية يومياً على الإدارة، ناهيك عن حدوث ضغط على المولدات واستهلاك وقود وزيوت وساعات تشغيل من عمر المولدة.

وبين مدير إدارة السكن أن عدد الطلاب المسجلين على قيود المدينة يقدر بـ٢٢ ألف طالب وطالبة في مختلف الوحدات السكنية، مؤكداً أن هناك زيادة في عدد الطلاب بنسبة ٢٥ بالمئة عن السنة الماضية بسبب الغلاء الكبير في الإيجارات والذي يدفع العديد من الطلاب إلى التسجيل في السكن الجامعي ممن يحق لهم (الإقامة) داخل المدينة خلال سنوات الدراسة الامتحانية ضمن قيود وتعليمات قانونية ناظمة.

هذا وأوضح العجي أن هناك دراسة ورؤية لدى إدارة السكن بتطبيق الربط الالكتروني والشبكي بين مختلف تجمعات السكن الجامعي وبين الوحدات السكنية وذلك بهدف تبسيط الإجراءات، مستبعداً تحقيق ذلك خلال الفترة القريبة القادمة نظراً للأعباء والتكاليف الكبيرة.

وبين أن هناك ترقباً لتحويل إدارات المدن الجامعية إلى هيئة مستقلة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على واقع المدن الجامعية ويسهم في تنفيذ العديد من الإجراءات وأعمال الصيانة ومختلف الخدمات.

وأوضح العجي أن الاستضافة في حدودها الدنيا في المدينة الجامعية مع السماح باستضافة عدد من الحالات الخاصة، منوهاً باعتماد الأرشفة وتسجيل الطلاب الكترونياً ضمن (داتا (وبيانات تفصيلية، مع وجود قسم حاسب متكامل.

وكشف العجي عن عقدي صيانة وترميم للوحدتين (١٢) و(١٣) صدر قرار عن مجلس جامعة دمشق بحجز المبالغ اللازمة، علماً أن التكاليف تقارب مليار ليرة سورية، مضيفاً: بانتظار إعلان المناقصة خلال الفترة القادمة للمباشرة بالأعمال ضمن برامج زمنية وآلية عمل للتنفيذ، علماً أن الأمر يتعلق بالأسعار الرائجة.

وأشار إلى أن وضع الوحدتين سيئ جداً، مع متابعة الإدارة بشكل يومي لاتخاذ بعض الإصلاحات، علماً أن هناك عدداً من الوحدات السكنية بحاجة إلى إصلاحات ومتابعة يومية.

وأشار إلى التنسيق مع محافظة دمشق لإجراء أعمال الرش اليومي للحشرات، مؤكداً ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة وسريعة جداً بحق مجرى نهر بردى والروائح الكريهة، مع إمكانية تضييق مجرى النهر بمجموعة أنابيب، معتبراً أن للأمر تأثيراً كبيراً وخاصة مع اشتداد موجة الحر.

وأكد العجي تأمين من ٤ إلى ٥ آلاف ربطة خبز بشكل يومي، مع تأمين احتياجات الطلاب من المادة، لافتاً إلى متابعة أي شكوى ترد بحق المحال والأكشاك الموجودة داخل السكن.

جامعة دمشق مديرية الإعلام	التصنيف: المصدر الوطن التاريخ ٢٠٢١/٦/٢٢

قريبا جداً.. عودة مشفى جراحة القلب إلى «القلب» ... ٧٠ بالمئة انخفاض حالات «كورونا» وحدوث استقرار في المنحنى الوبائي

أحدث تحويل مشفى جراحة القلب الجامعي لاستقبال مرضى فيروس كورونا، إلى حد ما نوعاً من الضغط على بعض المشافي التخصصية لإجراء القساطر أو العمليات القلبية وتحديداً «مشفى الباسل»، وخاصة أنه تقرر خلال الفترة الماضية تحويل جميع الحالات المرضية التي كانت تراجع (جراحة القلب) إلى مشفيي «الأسد الجامعي» التابع لوزارة التعليم العالي، و «الباسل» التابع لوزارة الصحة.

يتزامن ذلك مع تأكيد مديري عدد من المشافي حدوث استقرار في المنحنى الوبائي، مع انخفاض طرأ على الحالات التي تراجع المشفى بنسبة ٧٠ بالمئة، في ظل استمرار مشافي الدولة في استقبال مختلف الحالات المرضية في العيادات والأقسام على اختلافها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف مدير عام مشفى جراحة القلب الجامعي حسام خضر أنه من المقرر اعتباراً من الشهر القادم عودة المشفى إلى وضعه السابق باستقبال مختلف الحالات القلبية والعمليات والقساطر كمركز تخصصي قلبي، وخاصة بعد حدوث استقرار في المنحنى منذ أكثر من 20يوماً، مبيناً أن لدى المشفى جهازي قسطرة قلبية.

وقال خضر: هناك تراجع في الحالات المراجعة بفيروس كورونا، مشيراً إلى تحويل معظم الحالات «القلبية» التي راجعت المشفى إلى «الأسد الجامعي»، منوهاً بأنه لم يتسبب الأمر بضغط كبير وخاصة وسط عمل عدد من المشافي في دمشق لاستقبال الحالات القلبية.

على نحو متصل بين مدير عام مشفى دمشق «المجتهد» أحمد عباس لـ«الوطن» أن المشفى يستقبل وسطياً بشكل يومي ٥ حالات قسطرة قلبية، كما تجاوز عدد القساطر التي تم إجراؤها منذ بداية العام الـ ٢٠٠ حالة.

وأوضح عباس أن المشفى لا يجري أية جراحة أو عمليات قلبية، وأن مختلف الحالات التي تتطلب ذلك يتم تحويلها إلى المشافي التخصصية سواء لمركز جراحة القلب في المواساة أو الأسد الجامعي، علماً أن لدى المشفى جهاز قسطرة وحيداً.

وأشار مدير عام المشفى إلى أن «الدور» يتعلق بمدى إسعافية الحالة المرضية وتوصيفها، إن كان يتطلب إجراء القسطرة بشكل سريع من عدمه، علماً أن الحالة الطبية هي من تفرض الدور، مبيناً أن الأجور والأسعار بالنسبة للقسطرة في المشفى وغيرها من مشافي الدولة أقل بـ١٠ أضعاف من المشافي الخاصة.

كما لفت إلى أن عدد القبولات والإصابات بكورونا انخفض بنسبة ٧٠ بالمئة، مبيناً أن عدد القبولات اليومية في المشفى تقدر بنحو ٤ حالات وذلك خلال شهر.

من جانبه بين مدير عام مشفى المواساة الجامعي عصام الأمين أنه يتم العمل حالياً لوضع جهاز القسطرة في الخدمة خلال الأشهر القليلة القادمة، مشيراً إلى أن الحالات التي كانت تراجع المشفى لإجراء قسطرة أو أي عملية جراحة قلبية كانت تحول إلى مشفى الباسل، ريثما يعود مشفى جراحة القلب الجامعي لعمله الأساسي.

وأكد وجود انخفاض حالات كورونا بنسبة ٧٠ بالمئة مقارنة مع الفترة الماضية، وعدد القبولات اليومية بين ٤ لـ 5حالات،

علماً أن المشفى عاد ليستقبل مختلف الحالات المرضية عبر شعبه وأقسامه المختلفة.

بدورها بينت معاون مدير عام مشفى الأسد الجامعي ربيعة النحاس أن هناك حالات مرضية قلبية يستقبلها المشفى سواء بشكل مباشر أم محولة من بعض المشافي، علماً أن لدى المشفى جهاز قسطرة وحيداً، ولكون المشفى لا يستقبل أية حالات تخص (كورونا.(

جامعة دمشق
مديرية الإعلام

التصنيف:
المصدر صحيفة الثورة أون لاين
التاريخ ٢٠٢١/٦/٢١

الأبحاث العلمية مصيرها غبار الزمن ورفوف المكتبات والحل بالشراكة المستدامة بين المخرجات البحثية وحاجات المجتمع

يكمن الاستثمار الحقيقي للبحث العلمي في إيجاد الشراكة المستدامة بين المخرجات البحثية وحاجات المجتمع وتطلعاته ورغباته، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف، مما يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها، والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة.

*مشكلات وصعوبات

ولأهمية هذا الموضوع كان لابد من الإجابة على السؤال التالي: هل يتم استثمار مخرجات أبحاث الدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه) أحد المكونات الأساسية للنتاج البحثي للجامعات السورية من خلال ربطها بمتطلبات المجتمع لتساهم في تقدم الوطن وترفع ترتيب جامعاتنا بالتصنيف العالمي خاصة.

السطور المقبلة، تحاول تشخيص المشكلة، والبحث عن مسبباتها، وكيفية التعافي منها.

*محاور محددة للأبحاث..

"من المهم أن يكون هناك محاور معينة للأبحاث تحددها الجهات التنفيذية ليتم العمل عليها لتكون ذات جدوى منها فالأفضل أن تتبع الدراسات من احتياجات هذه الجهات" بحسب ما قالته بشرى اسماعيل الطالبة في السنة التدريسية الأولى بالمعهد الوطني للإدارة العامة مضيفة أنه بالنسبة لطلاب المعهد تكون الأبحاث التي يعملون عليها عادة نابعة من احتياجات جهة عامة معينة حيث أنها الأكثر قدرة على تحديد المشكلات التي تواجهها وتتطلب أبحاثا لحلها وتوجهات البحث الذي يحل هذه المشاكل.

*ايجابية تسهل على الباحث

وشاركتها الرأي رشا الفتى وهي طالبة ماجستير في كلية العلوم السياسية بدمشق مؤكدة أن وضع محاور معينة للدراسات والأبحاث ليختار بينها الطالب هي من ناحية إيجابية تسهل على الطلاب والباحثين إيجاد سريع لفكرة البحث التي تلبي متطلبات الوزارات والجهات الأخرى وحل مشاكلها من قبل الطلاب الذين هم الرافد الأول للأبحاث التي تتطلبها حاجة الوزارات، ومن ناحية أخرى من الممكن أن تكون سلبية فمن الممكن أن يكون لدى الطالب مشكلة بحثية مهمة وغير متوافرة ضمن المحاور المطروحة.

*حبيسة المكتبات..

بدوره وائل مصطفى الهرش طالب الماجستير في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق قال: "نحن في كلية الاقتصاد نطرح مشاكل متعلقة بطبيعة المتغيرات الكلية بشكل عام مثل محاربة مشكلة البطالة وتمويل العجز وغيرها وكل هذه المشاكل حلولها تأتي أولاً وأخيراً من قبل طلاب الدراسات العليا والتي يشكل طلاب الماجستير العدد الأكبر منهم وبالتالي فإنتاجهم من حيث الأبحاث يكون أكثف حتى لو أنه لم يكن بسوية عالية كما أساتذتنا ولكن بتوجيه من أساتذتنا نستطيع الوصول إلى نتيجة من الممكن الاعتماد عليها من قبل متخذ القرار الاقتصادي."

متابعا" :هذا الشيء يصبح ممكناً إذا وصلت أبحاثنا إلى متخذ القرار أي إنها إذا بقيت حبيسة المكتبات لا يمكن أن يتم الاستفادة منها وإنما ستتقادم مع مرور السنوات فعلى سبيل المثال إذا قمنا بإجراء دراسة عام ٢٠١٠ لا يمكن أن يتم تطبيقها في ٢٠٢٠ نظرا لتسارع الأحداث بالتالي يجب العمل على بدء التشبيك مع الجهات العامة والخاصة نظراً لوجود مواضيع يجب أن تكون ممارسة في السوق لتستفيد منها هذه الجهات."

*تبقى في الإطار الأكاديمي..

بين الأستاذ الدكتور فادي الخليل نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون العلمية: أهم مشكلات وصعوبات البحث العلمي المتمثلة في الضعف الشديد في الإعلام عن نواتج البحوث التي تجري في الجامعات ومراكز البحوث، والتي تبقى في الإطار الأكاديمي، وقلما يعرف عنها أصحاب المصلحة في المجتمع، إضافة لضعف الدعم المادي والمعنوي للانتقال بنواتج البحث الجامعي من مرحلة النموذج المخبري الناجح إلى التسويق وإنتاج السلعة، وإلى خدمة المستفيد النهائي، مشيراً أن احتياجات الصناعة حقيقية والصناعة بشكل عام تدرك مشكلاتها ومع ذلك فإن قلة من الأشخاص في الصناعة والجمعيات الصناعية قادرون حالياً على ترجمة هذه المشكلات إلى احتياجات ومتطلبات للبحث والتطوير أو الابتكار، منوهاً أن معظم المؤسسات العامة والخاصة بغض النظر عن طبيعة عملها تفتقد وجود وحدات للبحوث والتطوير.

*عدم الربط بين الحاجات والأهداف..

وتابع الخليل أن هناك ضعفا في ثقافة البحث والتقصي في المجتمع عموماً للتعرف على الاحتياجات المجتمعية الملحة وللسعي لإيجاد الحلول العلمية لها من خلال البحث والتطوير (البحث المجتمعي)، كما يوجد ضعف في ثقافة الربط بين الحاجات المجتمعية وأهداف البحوث، ونوه إلى اعتماد معظم الباحثين على أوضاعهم الخاصة في تحديد أولويات البحوث، واستمرار معظمهم في متابعة بحوثهم التي بدؤوها في مرحلة الدكتوراه، بدلاً من البحث في أولويات الاحتياجات المجتمعية حولهم، مشيراً أنه في معظم الجامعات يتركز النشر في مجلات عالمية محكمة بقصد الترفيع (سياسات الترقية)، ولا تعطى قيمة لعلاقة البحوث المنجزة في المؤسسات الأكاديمية بتلبية الاحتياجات المجتمعية.

*إنفاق الملايين على الدراسات..

فبحسب تقرير البحث العلمي والدراسات العليا الصادر عن جامعة دمشق بلغ عدد الأبحاث المسجلة خلال عام ٢٠٢٠ من قبل أعضاء الهيئة التدريسية ١٧ بحثاً بحجم تمويل يساوي ٧.٢ ملايين ليرة سورية توزعت على مختلف الاختصاصات العلمية في جامعة دمشق.

كما بلغ عدد أبحاث الدراسات العليا التي يقوم بها طلاب الدارسات العليا في الاختصاصات السريرية في كلية الطب بالإضافة لأبحاث الماجستير والدكتوراه في الاختصاصات المختلفة ١٤٢٤ بحجم تمويل يساوي ١١٢.٢٨ مليون ليرة سورية توزعت على مختلف الاختصاصات العلمية في جامعة دمشق وتنوعت ما بين ٢٥٨ بتمويل ١.٥٢ مليون ليرة سورية لمرحلة الدراسات العليا في التخصصات السريرية الطبية و٨٩٤ بتمويل ٥١.٤١ مليون ليرة لمرحلة الماجستير و ٢٧٢ بتمويل ٥٩.٣٥ مليون ليرة لمرحلة الدكتوراه.

في حين كان عدد الرسائل المنجزة ٩٥٩ رسالة وبحجم تمويل يساوي ٦٣.٠٥ مليون ليرة سورية توزعت مابين ١١١ بحثاً لمرحلة الدراسات العليا في التخصصات السريرية الطبية و٥٩٦ بحثاً بتمويل ٣٠.٥٢ مليون ليرة سورية لمرحلة الماجستير و ٢٥٢ بحثا بتمويل ٣٢.٤٣ مليون ليرة لمرحلة الدكتوراه.

*استثمار ضئيل لأبحاث الدكتوراه..

ورغم هذا العدد الجيد من الأبحاث إلا أن نسبة استثمار أبحاث الدكتوراه ضئيلة جداً بحسب ما بينه لنا الدكتور غيث ورقوزق مدير البحث العلمي في جامعة دمشق وعزا ذلك لوجود مشكلة تتعلق بإظهار نتائج هذه الأبحاث، فبعد نجاح طالب الماجستير برسالته وتقديمها تبقى بالأرشيف والأدراج ولا يوجد إمكانية لاطلاع الوزارات عليها، وقد عملت الجامعة حالياً على تجاوز ذلك من خلال وضع هذه الأبحاث على موقع مديرية البحث العلمي في الجامعة وأصبح من الممكن لأي وزارة أن تطلع على أي بحث تريد وعلى أساسه من الممكن أن تعود لمخاطبة المديرية أو رئاسة الجامعة لكي تحصل على الأطروحة بنسختها الكاملة لتتواصل مع الباحث ليتم استثمار الرسالة بالشكل الأمثل.

*صعوبة الاستثمار الجدي للرسالة

أما بالنسبة لرسائل الماجستير فيتم استثمار نسبة معينة منها حيث إن غالبية طلبة الماجستير موظفين في القطاع الحكومي ويقومون بإجراء البحوث في مجال اختصاصهم، منوهاً إلى وجود مشكلة في إمكانية إعادة تفعيل هذا الاستثمار الكامل للرسالة بشكل جدي أو تطوير مراحل.

وأشار ورقوزق أن جامعة دمشق قامت بعدة ورشات واجتماعات مع باقي الجهات الحكومية لربط الجامعة مع المجتمع وايجاد الأسس والطرق الكفيلة بتفعيل هذا الربط فعلياً، إضافة إلى وضع مصفوفة تنفيذية بمحاور محددة ومن سيقوم بالمهمة بكل محور مع وضع إطار زمني تقريبي لكل محور من هذه المحاور.

*مكاتب استشارية للبحث

الدكتور محمد علي محمد مدير السياسات الاستراتيجية ودعم القرار في وزارة الاتصالات قال: "نحن كوزارة اتصالات وتقانة لنا خصوصية معينة فالمتغيرات دائمة في مجال عملنا وتتطلب مواكبة مستمرة وهناك استفادة من أبحاث الماجستير والدكتوراه ولدينا الكثير من طلاب الماجستير بعدة جامعات الذين نشرف على رسائلهم ونفتح لهم المجال بالتطبيق على البيانات والتجهيزات الخاصة بالوزارة"، وأشار إلى أهم التحديات البحثية للوزارة والمتعلقة بنقل البيانات الحكومية والتوقيع الالكتروني إضافة إلى التركيز الكبير على التحول الرقمي وتحليل البيانات الضخمة وخاصة فيما يتعلق ببيانات الزبائن والترميز الوطني للبريد السوري، مشدداً على أهمية الوصول إلى أبحاث تخدم عمليات كشف الاحتيال في مجال الاتصالات وتطوير شبكات

الجيل الخامس والنمذجة الرقمية للأحواض المائية السطحية والجوفية والنقاط البحثية وغيرها من الأمور التي تخدم جانب الإعمار.

وتمنى محمد أن يتم ربط الأبحاث على مستوى كافة الوزارات ليبقى البحث العلمي بخدمة المجتمع والجهات العامة دائماً ولا يكون عبارة عن ترف، مؤكداً أهمية مواجهة التحديات الموجودة حاليا، متسائلاً لماذا لا يكون لدى الوزارات مكاتب استشارية أو مكاتب خاصة تعنى بالبحث العلمي.

الهدف من التشاركية

وأكد الدكتور ماجد أبو حمدان رئيس قسم علم الاجتماع في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق ان الهدف من التشاركية بين الجامعة ومختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية التعرف من خلال التنسيق والحوار المباشر بين الجامعة والوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية على المشكلات التي تحتاج إلى البحث العلمي للكشف عن الأسباب الحقيقية التي أحدثتها، بغية الوصول إلى النتائج العلمية التي يبني عليها الباحثون المقترحات العلمية والتوصيات الهادفة إلى إيجاد آلية منهجية لعلاج المشكلة، وبالتالي يتحقق عنصر هام من عناصر ربط الجامعة من خلال ما تنجزه بكلياتها وأقسامها المتنوعة من بحوث علمية تطبيقية بالمجتمع.

مشيراً إلى ورشة البحث العلمي التي نظمتها مؤخراً جامعة دمشق تحت عنوان "نحو تشاركية بحثية تطبيقية" بأنها تشكل الخطوة الهامة بهذا الاتجاه الذي يسعى إلى إنجاز البحوث العلمية وفق معايير الجودة العالية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على المجتمع.

*لا يوجد جهة تتبناها..

بحسب ما أكده الدكتور محمد فراس حناوي نائب رئيس جامعة دمشق أهمية الطروحات في)ورشة البحث العلمي) أنها بداية لطريق طويل على أمل الوصول إلى بحوث تعود بفائدة كبيرة علمية، ومادية ومعنوية للمجتمع، في ظل توفر الامكانيات والمقومات اللازمة للعملية البحثية من أساتذة متميزين وطلاب مجدين وعاملين متمرسين في وزارة التعليم العالي والمؤسسات التي ترغب بالتعاون إلى أبحاث هادفة ترفع من ترتيب الجامعة في التصنيف العالمي وتترك بصماتها في ميدان تطوير البحث العلمي، مضيفاً: "أن ما يحز بالنفس امتلاكنا لكل الإمكانيات ومع ذلك لا يتم استغلالها أو الاستفادة منها وهذا ما نلمسه من رسائل الدكتوراه والماجستير المُنجزة التي توضع على الرفوف"، مبيناً أن أغلب الأبحاث التي تنجز ربما لا تكون مفيدة للبلد أو مفيدة ولا يوجد جهة تتبناها وبالتالي هذه الأبحاث تنتقل إلى الرفوف.

مؤكداً أن هذا الأمر قد اختلف من الآن وصاعداً، ولن يتم الانطلاق من أي فكرة لأي رسالة إذا لم تكن لها حاجة مجتمعية، مشيراً ان الدول المتقدمة تنفق على البحث العلمي مبالغ كبيرة لأنها تعلم أنه بالنهاية سيعود عليها بعدة فوائد معرفية وعلمية ومنها فوائد مادية، حيث إن هذه الأبحاث تخرج بنتائج من الممكن تسويقها والاستفادة منها، متسائلاً لماذا لا يكون في سورية نموذجاً مشابهاً وأن نبدأ الآن رغم أننا متاخرون ولكن أفضل من أن لا نبدأ.

وتابع حناوي أنه في هذا العام تم رصد ميزانيات مالية توزعت على الجامعة والوزارات ممكن أن تصب في مصلحة البحث العلمي وبالتالي كل بحث سيتم العمل عليه سيكون هادفا بالدرجة الأولى ويخضع لاهتمام جهة معينة وسيتم السعي لتطبيقه على أرض الواقع ليستفيد منه البلد.

وكشف أن الجامعة ستقوم بتوزيع العناوين البحثية أو المحاور على الكليات لتكون هي المحاور الأساسية التي سيعمل عليها طلاب الدراسات مما سيسهل على الطالب البحث عن أفكار لبحثه العلمي.

وأضاف أن كل الوزارة ستنشئ مديريات نقل التقانة مهمتها الاعتناء بموضوع الربط البحثي مع الهيئات (الجامعة.(